بحاله انتهى ورأيت العلامه عبد الرؤوف في شرح مختصر الايضاح قال بعد ذكر نحو ما تقدم عن التحفه ولما ذكر هذا التعليل في شرح العباب قال كذا قالوه وكانه اشاره لك الى منع كون تاخير التحلل تاديا بل هو كتاخير سلمناه فكونه لا يراد من الايه ممنوع اذ المراد على الصدق وهو يصدق عليه حينئذ انه في الحج ويجاب عنه بان ندور التاخير ظاهر بالنسبه الى الطلب اذ تقديم التحلل مندوب وتاخيره مكروه بل بالنسبه الى الواقع ايضا اذ الاكثر وقوعه فيها وبنيد بعدها ولا شك ان حمل النص على المطلوب الاغلب راجح فتعين انتهى قاعل فايده لافرق في وجوب صوم الثلاثه أداء بين السفر وغيره بخلاف قضاء رمضان وفرق في المجموع بين اداياها واداء رمضان الذي هو عذر فيه ان صوم الثلاثه تعين ايقاعه في الحج بالنص قال العلامه عبد الرؤوف أقول وكان حكمة النص على ايقاعه في الحج ان السفر شرط او شطر الحج المتمتع بل مطلق السفر لا بد منه في مطلق الحج كما هو واضح بخلاف رمضان فالسفر فيه غالب فكان عذرا فيه تخفيفا مع ان النص ورد بانه عذر فيه وهو قوله تعالى او على سفر بعده من ايام اخر انتهى فايده اخرى لو شرع في صوم الثلاث ثم وجد الهدي لم يلزمه لكن يستحب كما في الكفاره وخرج من خلاف من اوجبه واذا ادى سقط عنه الواجب ووقع صومه نفلا اى انه فله قطعه ومثل صوم الثلاثه اذا وجد في اثناء السبعه اوبينها ولو احرم ولا هدي ثم وجده قبل الشروع في الصوم وجب لان المعتبر في وجوده حالة الاداء ويخرج وقت صوم الثلاثه بغروب الشمس يوم عرفة على الجديد قال العلامه عبد الرؤوف ولك ان تقول انما خرج وقت صومها بطلوع فجر عرفة كما يغروب شمسه اذ لا صوم في بعض يوم انتهى ولو مات المتمتع قبل فراغ اعمال الحج اي اركانه لم يسقط عنه الدم مع انه لم يحصل له حج قلت لانه بالشروع فيه التزم جميع كيفيته لم يسقط عنه الدم ويخرج من تركته قال العلامه عبد الرؤوف فان قلت ما يترتب عليه مع انه ايش عليها فعله فاحتاج لجبر نقصه انتهى اوقل التمكن حاصل فسقط بخلافه بعده فيصار عنه او يطعم من تركته لكل يوم مسكينا ولا يتعين صرفه الى مساكين الحرم لان ذلك بدل الصوم وهو لا يجب ايقاعه في الحرم بخلاف طعام نحو الصيد

يستحب صرفه فيه قال الشارح رحمه الله تعالى قلت والظاهر جريان ذلك في بقية الدماء الملحقه بدم التمتع انتهى واذا اطعم عنه الولي عن كل يوم مدا تعين لكل مسكين مد لان كل مد بدل عن يوم قال في التحفه وحينئذ يتعين عند التمتع مما يتعين في طعامه المد لكل مسكين انتهى ويستحب تعجيل الثلاثه وتتابعها أداء أن أحرم قبل السادس والا تعين تتابعها وتتابع اليومين منها لحرمتا خيرها عن يوم النحر وقضاء وسبعا في البلد الذي هو محل استيطانه سواء كان الموضع الذي خرج منه او غيره او ما يريد توطنه ولو نفس مكة لقوله تعالى وسبعة اذا رجعتم ولما صح من امره صلى الله عليه وسلم المتمتعين والقارنين الفاقدين للهدي بذلك وقيس بذلك غيره وقال الايمه الثلاثه كما قبل الاظهر المراد بالرجوع الفراغ من الحج فلو رجع على الاول الى وطنه وقد بقي عليه طواف افاضة او سعي او حلق لم يجز صومها لانه الى الان لم يفرغ من الحج نعم لو حلق بعد وصوله جاز له صومها عقبه بلا استئناف مدة الرجوع ولا اثر لترك الواجبات والقرقان الركن لتوقف صحة الحج عليه اكد منها فان لم يصم المتمتع والقارن ومن فاته الحج والمجاوز ميقاته مريدا الحاله حتى مضى ذبح الثلاثة لعذر او غيره في الحج ولا في مكة او فطريقه لزمه ان يفرق في قضائها بلا نية تفريق بينها وبين صوم السبعة بقدر التفريق في الاداء وهو اربعة ايام النحر والتشريق ومدت السير على العادة الغالبه لوطنه او محل العقد به وذلك لان الاصل في القضاء ان يحكى الاداء قاله مولانا رحمه الله تعالى وظاهر كلامهم انه لا عبرة بما اعتيد من الاقامة لطويله بمكة عقب ايام التشريق وهو واضح لانه لا ضروره اليه بخلاف مدة السير هذا وقولهم على العاده الغالبه لا عبرة بسيره بالفعل اذا خالف العاده او الغالب حتى لو وصل ولي في لحظة من مكة الى معكرامة فلا بد له من التفريق بمدة السير وهو محل تامل اذ لو فرض ذلك بعد أداء الثلاثه بمكة فواضح ان له فصل السبعه عقب وصوله فليتامل انتهى بقي عكسه وهو ما اذا زادت مدة سيره بالفعل على العاده الغالبه فيفرق بقدر العاده الغالبه كما هو واضح ودخل في الكلام الاول قالي التحفه وانما يلزمه التفريق في قضاء الصلوة لان تفريقها لحرمة الوقت وقد فات وهذا يتعلق بفعل هو الحج والرجوع فلم يفوتا فوجبت حكايتهما في القضاء انتهى

Copyright © King Saud University